

### نظرة عامة

يسلط تقرير هذا الشهر الضوء على مخاوف سكان الضفة الغربية إزاء موسم قطف الزيتون والجدار والنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية، بالرغم من ذلك لا تزال التبعات الإنسانية للحرب الأخيرة التي وقعت في تموز/يوليو-آب/أغسطس في قطاع غزة موضع الاهتمام الرئيس. وتكشف التقييمات الجارية حجم وجسامة الدمار مضيضة ضرورة أكبر للاستجابة المطلوبة لتلبية الاحتياجات قبل حلول فصل الشتاء.

يكشف تقييم أعدته مجموعة الإسكان أن 29 بالمائة من المساكن في غزة قد تضررت، أي أكثر من ضعف الرقم الأولي، ولا يزال 100,000 شخص مشردين في ملاجئ جماعية أو مع عائلات مضيضة. وتظهر المؤشرات أن انعدام الأمن الغذائي - المرتفع أصلاً

في قطاع غزة بنسبة 57 بالمائة - ارتفع أيضاً ارتفاعاً كبيراً، ويعود ذلك جزئياً لفقدان الأصول الإنتاجية. وتقدر وزارة الزراعة الفلسطينية أن القطاع الزراعي في غزة تكبد أضراراً تفوق 500 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من مثلي تلك التي لحقت به في عملية الرصاص المصوب في عامي 2008/2009.

### أبرز التطورات

- التقييمات المتواصلة لتأثير حرب تموز/يوليو-آب/أغسطس تكشف أن 29 بالمائة من المساكن في غزة تأثرت وأن 100 ألف شخص ما زالوا مشردين في ملاجئ جماعية أو لدى عائلات مضيضة.
- على الرغم من أن الإصلاحات الواسعة أعادت ما بين 70 إلى 80 بالمائة من شبكة المياه والصرف الصحي في غزة إلى الأوضاع التي كانت قائمة قبل الحرب، لا تزال هناك عوائق كبيرة تحول دون توفير هذه الخدمات.
- تم التوصل إلى اتفاقية مؤقتة - آلية إعادة البناء في غزة- التي تسمح بدخول كميات كبيرة من مواد البناء إلى غزة، كي يتسنى للقطاع الخاص في غزة إعادة بناء المنازل والبنية التحتية التي دُمّرت أو لحقت بها أضرار.
- تجرى الاستعدادات لموسم قطف الزيتون بما في ذلك التنسيق لتوفير تواجد لحماية المزارعين الفلسطينيين وعائلاتهم.
- مساحات كبيرة من محافظة بيت لحم أعلنت «كأراضي دولة» ومن المتوقع تخصيصها لبناء مستوطنات.

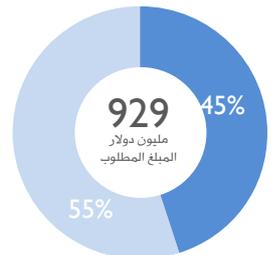
### أبرز الأرقام في أيلول/سبتمبر 2014

5	مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
206	مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
63	مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
135	مهجرون في الضفة الغربية

### خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

929 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 39% من التمويل



### محتويات التقرير

- 2..... الاستعداد لموسم قطف الزيتون القادم
- 5..... الانتهاء من تعديل مسار الجدار في محافظة قلقيلية
- 7..... النشاط الاستيطاني المستمر في القدس الشرقية
- 8..... العثور على حلول إسكان مناسبة للمهجريين في غزة
- 11..... نظام جديد ينظم استيراد مواد البناء
- 12..... مخلفات الحرب من المتفجرات ما زالت تشكل خطراً كبيراً على المدنيين وتعيق تنفيذ العمليات الإنسانية
- 13..... تأمين المساعدات الغذائية للسكان المتضررين من الصراع في غزة
- 15..... تضرر القطاع الزراعي في غزة
- 16..... ما زالت هناك حاجة ماسة للمساعدات التي تقدمها مجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي على المدى القصير بالرغم من التمويل الكبير لإصلاح البنية التحتية
- 18..... تقرير جديد حول تقييم المجال الصحي في غزة
- 19..... نظرة عامة على صندوق الاستجابة للطوارئ والصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ



الصورة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

مخيم الشاطئ في غزة، أيلول/سبتمبر 2014



وكشف تقييم صحي أشرفت عليه منظمة الصحة العالمية أن هناك نقصاً حاداً في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية الأخرى، وأن المعدات الطبية قديمة أو متردية، وأن الموظفين في مجال الصحة لم تدفع رواتبهم وأن إمدادات الوقود لمولدات الكهرباء في المرافق الصحية غير مضمونة. وبالرغم من أن الإصلاحات المكثفة أعادت تجديد 70 إلى 80 بالمائة من شبكة المياه والصرف الصحي إلى حالتها قبل الحرب، لا تزال قيود كبيرة تحول دون توفير هذه الخدمات.

واتفقت حكومة إسرائيل والحكومة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر أيضاً على آلية إعادة إعمار غزة التي تتيح دخول كميات كبيرة من مواد البناء الأساسية إلى غزة لتمكين القطاع الخاص من إعادة بناء المساكن المدمرة والبنية التحتية. وأعلنت السلطات الإسرائيلية عن إجراءات لتسهيل شروط تصاريح الخروج للفلسطينيين في غزة للوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية، وسمحت لأكثر من 1,000 من سكان غزة بالسفر إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية في عطلة عيد الأضحى.

وعقدت حكومة التوافق الفلسطينية الجديدة في 10 تشرين الأول/أكتوبر جلستها الافتتاحية في غزة، وهي المناسبة الأولى التي يدخل فيها مسؤولون رفيعو المستوى من السلطة الفلسطينية للقطاع منذ سيطرة حماس عليه في عام 2007. وتم التعهد في 12 تشرين الأول/أكتوبر بدفع مبلغ 5.6 مليار دولار أمريكي في مؤتمر المانحين الدولي في مصر، والذي حضره ما يقرب من 90 دولة ومنظمة دولية. وخصص نصف هذه الأموال تقريباً لإعادة إعمار غزة، والباقي لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية.

سيكون الاستثمار الاقتصادي أمراً حيوياً نظراً لحجم التدهور الاقتصادي الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة تراجع النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة من 6.3 بالمائة في عام 2012 إلى 1.9 بالمائة في عام 2013. وعلى الرغم من أن التقييم النهائي للآثار الاقتصادية لحرب تموز/يوليو-آب/أغسطس غير متوفرة حتى الآن، يتوقع صندوق النقد الدولي خسارة قدرها 15 بالمائة في عام 2014 في غزة وركوداً مستمراً في الضفة الغربية، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 3.5 و4 بالمائة للسنة ككل. وإيجابياً، يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاشاً في غزة في عام 2015 - على افتراض المساعدات المتزايدة لتمويل إعادة الإعمار - وتحسن متواضع في الضفة الغربية يشكل معدل نمو إجمالي بنسبة 4.5 بالمائة تقريباً.<sup>1</sup>

## الاستعداد لموسم قطف الزيتون القادم

16 منظمة ستوفر تواجداً من أجل الحماية في المناطق المتضررة من عنف المستوطنين

أعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية أن يوم الثالث من تشرين الأول/أكتوبر سيكون الموعد الرسمي لبداية موسم قطف الزيتون. يمثل موسم قطف الزيتون السنوي حدثاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً رئيسياً للفلسطينيين. إن نصف الأراضي الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة تقريباً مزروعة بثمانية ملايين شجرة زيتون، وغالبيتها (94 بالمائة) في الضفة الغربية. وتشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة<sup>2</sup> من الدخل الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 100,000 أسرة تعتمد إلى حد ما على قطف الزيتون السنوي في كسب قوتها.<sup>3</sup>

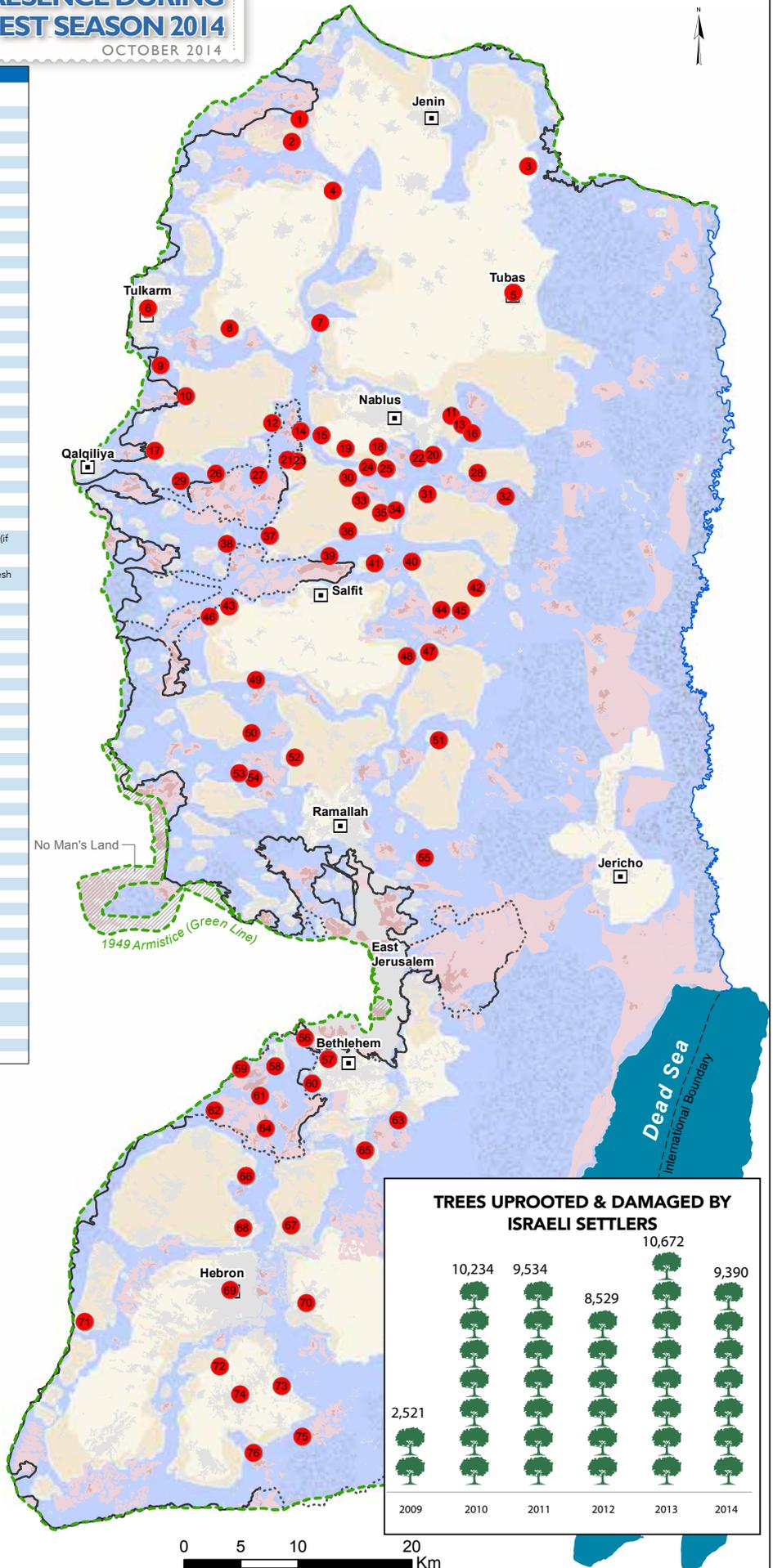
يمكن أن تتراوح مستويات إنتاج زيت الزيتون من 34,000 طن في سنة جيدة إلى 6,000 طن في سنة سيئة، اعتماداً على المحصول.<sup>4</sup> ومن المتوقع أن يكون إنتاج موسم هذا العام منخفضاً نسبياً



# PROTECTIVE PRESENCE DURING OLIVE HARVEST SEASON 2014

OCTOBER 2014

ID	Community	Protective Presence 2014
1	Nazlat ash Sheikh Zeid	PARC (20 Oct.)
2	Ya'bad	PARC (23 Oct.)
3	Al Mughayyir	RHR; UAWC (Oct 30); Yesh Din
4	Arraba	PARC (16 and 18 Oct.)
5,6	Tubas/Tulkarm	
7	Burqa	EAPPI
8	Kafr al Labad	PARC (13 Oct.)
9	Khirbet Jubara	PARC (16 Oct.); RHR; ISM
10	Kafr Sur	PARC (16 Oct.); RHR; ISM
11	Azmut	RHR; ISM (if needed)
12	Kafr Qaddum	RHR; Friends of Madama
13	Deir al Hatab	RHR
14	Jit	RHR; PU-AMI (Project)
15	Sarra	RHR
16	Salim	RHR
17	Jayyus	EAPPI; RHR; PARC (30 Oct); UAWC (17 Oct)
18	Iraq Burin	ISM
19	Tell	RHR
20	Rujeib	RHR
21	Immatin	RHR; Yesh Din
22	Kafr Qalil	RHR
23	Far'ata	EAPPI (Upon call); RHR; Yesh Din
24	Madama	Friends of Madama; RHR; Yesh Din
25	Burin	Friends of Madama; RHR; Yesh Din
26	Kafr Laqif	EAPPI
27	Jinsafut	RHR; Harvest Coalition (Sat); Yesh Din
28	Beit Furik	RHR; PARC (27 Oct.); Yesh Din
29	Azzun	EAPPI; PARC (Oct. 22)
30	Asira al Qibliya	ISM; Friends of Madama
31	Awarta	RHR; PUMAI; ISM; Yesh Din
32	Yanun	EAPPI
33	Urif	RHR
34	Huwwara	RHR; Yesh Din
35	Einabus	RHR
36	Jamma'in	RHR
37	Deir Istiya	ISM; ISWP; RHR; PARC (22 Oct.); Friends of Madama (if needed); PUAMI (Project); Yesh Din
38	Qarawat Bani Hassan	IWSP; PARC (11 Oct.)
39	Marda	PU-AMI (Project) + Friends of Madama (if needed); Yesh Din
40	Yatma	RHR
41	Yasuf	ISM; IWSP; Yesh Din
42	Qusra	PARC (13 Oct.); EAPP; Yesh Din
43	Brugin	ISM; IWSP
44	Qaryut	ISM (if needed); RHR; PARC (20 Oct.); Yesh Din
45	Jalud	RHR; PUMAI (Project); Yesh Din
46	Kafr ad Dik	ISM; IWSP
47	Turmus'ayya	RHR; PARC (13 Oct.); Yesh Din
48	Sinjil	RHR; PARC (29 Oct.); Yesh Din
49	An Nabi Salih	EAPPI
50	Beitillu	EAPPI; RHR; Yesh Din
51	Deir Jarir	EAPPI
52	Al Mazra'a al Qibliya	RHR; EAPPI
53	Ras Karkar	RHR; Yesh Din
54	Al Janiya	RHR; EAPPI; Yesh Din
55	Mikhmas	RHR; PARC (4 Oct)
56	Al Walaja	EAPPI
57	Beit Jala	JAI; HLT; RHR; PARC (11 Oct.)
58	Husan	EAPPI
59	Wadi Fukin	JAI
60	Al Khadr	JAI; HLT
61	Nahhalin	HLT; JAI; EAPPI; UAWC (11 Oct.)
62	Al Jab'a	JAI; NCOC
63	Jubbet adh Dhib	EAPPI (on call)
64	Khallet Sakariya	EAPPI
65	Tuqu'	EAPPI
66	Beit Ummar	CPT; EAPPI; NCOC
67	Sa'ir	NCOC (23 Oct.)
68	Halhul	NCOC
69	Hebron	EAPPI; ISM; NCOC
70	Bani Na'im	NCOC
71	Beit 'Awwa	NCOC
72	Ar Rithiya	Taayush
73	Om Al Amad (Sahel Wadi Elma)	EAPPI, NCOC, Taayosh
74	Yatta	NCOC; OD; Taayosh
75	At Tuwani	Operation Dove; Taayush
76	Susiya	EAPPI; NCOC; OD; Taayosh



**Areas Affected By Settler Violence That Were Identified By The Settler Violence Core Group (Protection Cluster) For Protective Presence.**

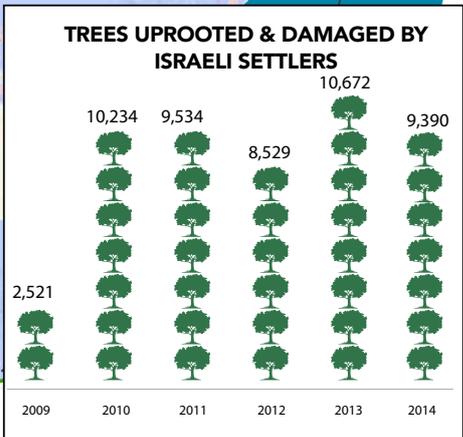
- Areas Affected by Settler Violence Core Group (Protection Cluster) For Protective Presence.
- Palestinian Community
- International Border
- - - Green Line

**BARRIER**

- Constructed / Under Construction
- - - Planned
- Israeli Closed Military Area
- Israeli settlement outer limit, municipal boundary, outposts and land cultivated by settlers

**OSLO AGREEMENT**

- Area A
- Area B
- Area C
- "Wye River" Nature Reserves



وتتوقع وزارة الزراعة إنتاجاً قدره 13,000 طن من الزيت، تساوي تقريباً الكمية المنتجة في العام الماضي.<sup>5</sup> ويعزى هذا المستوى المنخفض الذي تتوقعه وزارة الزراعة لندرة الأمطار خلال فصل الشتاء الماضي وتقلبات درجة الحرارة خلال فصل الربيع والتي أدت إلى خسائر كبيرة في الإزهار في بداية الموسم.<sup>6</sup>

### القيود المفروضة على الوصول

ما زالت القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة وراء الجدار أو القريبة من المستوطنات الإسرائيلية تشكل تحديات للمزارعين الفلسطينيين. وتعيق هذه القيود الأنشطة الزراعية الأساسية اللازمة للحفاظ على حقول الزيتون على مدار العام، مثل الحرث، والتقليم، والتسميد، والتعامل مع الآفات والأعشاب الضارة، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على إنتاجية وقيمة الزيتون. وتشير البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في شمال الضفة الغربية منذ عام 2010 إلى أن إنتاج أشجار الزيتون الواقعة في مناطق بين الجدار والخط الأخضر قد انخفض بنسبة 60 بالمائة تقريباً مقارنة بالأشجار المقابلة لها على الجانب الفلسطيني من الجدار.<sup>7</sup>

بدأت الإدارة المدنية الإسرائيلية، خلال أيلول/سبتمبر، بالتنسيق مع مكاتب الارتباط والتنسيق الفلسطينية في الضفة الغربية للتحضير لموسم الزيتون المقبل، بما في ذلك فتح البوابات الزراعية على طول الجدار. وعلى غرار موسم قطف الزيتون عام 2013، كان هناك 81 بوابة مخصصة للوصول إلى الأراضي الزراعية. ولا يفتح من بين هذه البوابات سوى تسع بوابات يومياً، في حين أن تسعة أخرى تفتح يوماً واحداً أو بضعة أيام خلال الأسبوع إضافة إلى موسم الزيتون. ولا تُفتح غالبية هذه البوابات (63 بوابة) سوى خلال موسم قطف الزيتون فقط. وفي حين لم يتم الإعلان بعد عن أوقات فتح كل بوابة، أبلغت الإدارة المدنية الإسرائيلية مكتب الارتباط الفلسطيني بأنه سيتم فتح بوابات معينة في بعض المناطق فقط بعد 20 تشرين الأول/أكتوبر بسبب الأعياد اليهودية.

ما زالت القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى حقول الزيتون الواقعة وراء الجدار أو القريبة من المستوطنات الإسرائيلية تشكل تحديات للمزارعين الفلسطينيين.

إن أعمال التهريب والمضايقة والعنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المزارعين الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم تقوض سبل العيش الريفية على أساس مستمر. وفي هذا العام، ازدادت حوادث عنف المستوطنين التي أدت إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين وارتفع عدد الجرحى الفلسطينيين مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2013 وعام 2012. بالرغم من ذلك تراجع عدد الحوادث التي نتج عنها تخريب للأشجار وانخفض عدد الأشجار المتضررة مقارنة بعام 2013: ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر عام 2014، أبلغ أنّ مجموع الأشجار التي تم إتلافها بلغ 7,342 شجرة زيتون أتلّفها المستوطنون الإسرائيليون مقارنة بإتلاف 8,615 و6,565 في الفترات المماثلة في كل من عام 2013 وعام 2012 على التوالي. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى نشر أعداد كبيرة من القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة منذ حزيران/يونيو، في العمليات العسكرية والعدد الأقل للأشجار المعرضة للإتلاف.<sup>8</sup> إنّ الدمار والأضرار التي يلحقها المستوطنون الإسرائيليون في الأشجار المثمرة، وخاصة أشجار الزيتون، لها أثر تراكمي سلبي على سبل عيش الأسر والمجتمعات الفلسطينية وتفرض تكاليف كبيرة على الأسر المالكة للزيتون.

نشطت مجموعة الحماية على مدار السنوات الثلاث الماضية من خلال المجموعة الأساسية المختصة بعنف المستوطنين التي ترأسها مفوضية حقوق الإنسان، في تقديم دعم فاعل للمزارعين الفلسطينيين وأسرههم خلال موسم قطف الزيتون من خلال توفير تواجد مُنَسَّق من أجل الحماية، وإحالة حالات عنف المستوطنين للحماية، ودعم مبادرات المناصرة في وقت موسم قطف الزيتون. وشملت الجهود لهذا العام كل ما سبق. وحتى الآن حدد أعضاء مجموعة الحماية، وهم وكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، بشكل مشترك 84 موقعاً في أنحاء الضفة الغربية كمناطق أكثر تضرراً من عنف المستوطنين وهي بحاجة إلى تواجد من أجل الحماية. وتنسق المجموعة الأساسية تأمين تواجد في هذه المواقع من خلال 14 منظمة توفر تواجداً من أجل الحماية خلال موسم قطف الزيتون. وتزوّد منظمات التواجد من أجل الحماية هذه وشركاء آخرون مفوضية حقوق الإنسان بتقارير حول الحوادث لضمان استجابة في الوقت المناسب، بما في ذلك المساعدة القانونية، والدعم النفسي والوثائق المتعلقة بعنف المستوطنين من أجل إعداد التقرير العام.

## الانتهاء من تعديل مسار الجدار في محافظة قلقيلية

غالبية أراضي تجمع جيوس ما زالت معزولة

انتهت عملية إعادة تعديل مسار الجدار في جيوس (2,894 نسمة) في محافظة قلقيلية يوم السابع من أيلول/سبتمبر. تمتلك جيوس 13,000 دونم من الأراضي ويعتمد أكثر من 50 بالمائة من السكان في معيشتهم على الزراعة بشكل كامل.<sup>9</sup> تمت إعادة حوالي 2,400 دونم من الأراضي واثنين من الآبار الارتوازية (أحدها غير مستخدم) إلى الجانب الفلسطيني من الجدار. ويمكن للمزارعين الآن أن يصلوا إلى هذه الأرض دون تصاريح للمرة الأولى منذ عام 2003. ووفقاً لمجلس القرية، نتج عن تعديل المسار اقتلاع حوالي 75 شجرة مثمرة و350 شجرة زيتون، تمت إعادة زراعة غالبيتها.

بالرغم من أن إتاحة الوصول من جديد للأرض هو تطور إيجابي، إلا أنّ إعادة تعديل المسار جاءت امتثالاً لقرار صدر عن المحكمة العليا الإسرائيلية بدلا من الامتثال للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية (انظر الإطار)، وما زالت الأجزاء المعدلة من الجدار داخل الضفة الغربية

## الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية حول الجدار

أصدرت محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليو 2004 رأياً استشارياً حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأقرت المحكمة بأن إسرائيل «يجب عليها مواجهة العديد من أعمال العنف العشوائية والقاتلة ضد سكانها المدنيين»، وأن لها «الحق، بل من الواجب عليها فعلاً، أن ترد من أجل حماية حياة مواطنيها [ولكن] الإجراءات التي تتبعها يجب أن تظل متطابقة مع القانون الدولي المعمول به.»

وقد قررت محكمة العدل الدولية أن مقاطع الجدار التي تمر داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، هي انتهاك من جانب إسرائيل لالتزاماتها التي نص عليها القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، «بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها»؛ وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل، وإلى «إلغاء أو إبطال مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية ذات الصلة».

وألزمت المحكمة الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناشئ عن بناء الجدار لضمان امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي.

تمت إعادة حوالي 2,400 دونم من الأراضي واثنين من الآبار الارتوازية (أحدها غير مستخدم) إلى الجانب الفلسطيني من الجدار لكن لا يزال ما يقرب من 6,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة وخمسة آبار ارتوازية معزولة الجدار.

بدلاً من أن تكون بمحاذاة الخط الأخضر أو داخل إسرائيل. وما زال ما يقرب من 6,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة وخمسة آبار ارتوازية معزولة خلف الجدار يعد تعديل المسار، بما في ذلك بئران سيتم ربطهما بجيوس للاستهلاك المحلي. ولا يزال وصول المزارعين إلى هذه الأرض يتطلب الحصول على تصريح. وفي جيوس، يتم رفض طلبات التصاريح استناداً إلى أسس أمنية، أو لعدم وجود «صلة بالأرض»، أو لعدم وجود ما «يكفي من الأرض» أو لأن الأرض لا تعتبر واقعة خلف الجدار. وفي حين أن البيانات الشاملة حول عدد التصاريح التي تم منحها غير متوفرة، فإن معدل القبول في شمال الضفة الغربية في عام 2013 كان 50 بالمائة تقريباً، وفقاً للأرقام التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال السنوات الثلاث السابقة.

يتم تحديد دخول أولئك الذين تم منحهم تصاريح للوصول إلى المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ببوابة محددة في التصريح. تم تركيب بوابة جديدة (935) في المقطع المعدل من الجدار كي يستطيع 350 مزارعاً تقريباً لديهم تصاريح أن يصلوا عبرها إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار. إنَّ العدد المحدود للتصاريح، إلى جانب تحديد عدد أيام ومواعيد فتح بوابات الجدار، ما زال يحدِّد من الأنشطة الزراعية ويقوض سبل العيش الريفية في جميع أنحاء الضفة الغربية.

إقامة المستوطنات في الأحياء الفلسطينية يثير سلسلة من المخاوف بشأن الحماية

نفذ خلال هذا الشهر المزيد من النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية. واستهدفت المنظمات الاستيطانية في السنوات الأخيرة الأراضي والممتلكات الواقعة في وسط المناطق السكنية الفلسطينية المكتظة بالسكان في القدس الشرقية، في ما يسمى منطقة «الحوض المقدس» وحول البلدة القديمة. يقيم ما يقدر بحوالي 2,000 مستوطن في هذه المنطقة في منازل تمت مصادرتها عن طريق قانون أملاك الغائبين؛ على أساس الملكية اليهودية المزعومة في السابق؛ وفي مباني تم شراؤها من أصحابها الفلسطينيين، وفي مساكن بنيت حسب الطلب ومولتها منظمات استيطانية.<sup>10</sup>

وفي أحدث تطور في 30 أيلول/سبتمبر استولى العشرات من المستوطنين الإسرائيليين، ترافقهم القوات الإسرائيلية على أكثر من 26 شقة في سلوان. ورد أن المنازل اشترتها منظمة إعاد الاستيطانية من خلال وسيط فلسطيني. كانت سلوان التي يسكنها حوالي 55,000 فلسطيني، هدفاً لنشاط استيطاني متكرر من الحكومة الإسرائيلية ومنظمات دينية استيطانية بسبب موقعها الاستراتيجي وأهميتها التاريخية. ووفقاً لمصادر محلية، استولى المستوطنون الإسرائيليون على أكثر من 19 مبنى في سلوان منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، ويبلغ عددها حالياً 350. وفي عام 2007، أسست منظمة إعاد مدينة ديفيد - وهي مركز للزوار يقع عند مدخل سلوان ينظم جولات سياحية لآلاف الزوار سنوياً للتأكيد على الطابع اليهودي والتوراتي للموقع، في حين يتم التقليل أو تجاهل الجوانب التاريخية والمعاصرة الأخرى. ووافقت في شباط/فبراير 2014، لجنة التخطيط اللوائية في القدس على خطة وضعتها منظمة إعاد لبناء مركز جديد للزوار (مركز كيدم) في سلوان. ووفقاً لمصادر محلية، استولى المستوطنون الإسرائيليون على أكثر من 19 مبنى في سلوان منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي.

ويتضمن تأثير هذا النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية فرض قيود على الحيز العام والنمو السكني وحرية التنقل. وفي أكثر الحالات خطورة - في البلدة القديمة، وفي سلوان، ومؤخراً

### المصادقة على مخطط لبناء حي فلسطيني جديد

صادقت لجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس في أيلول/سبتمبر على مخطط لبناء منطقة سكنية جديدة في حي السواحة الشرقية في القدس الشرقية لمصلحة السكان الفلسطينيين. ويمتد هذا المخطط الذي كان قيد النظر داخل اللجنة لعدة سنوات على ما يقرب من 1,500 دونم ويتضمن بناء 2,200 وحدة سكنية. ويعتبر المخطط أكبر مخطط يستهدف السكان الفلسطينيين تتم المصادقة عليه في القدس الشرقية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. بالرغم من ذلك، لا يتوقع أن يتم تنفيذ المشروع في المستقبل القريب إذ أنه مشروط بخطوات إضافية متعددة تتضمن مصادقة لجنة التخطيط اللوائية في القدس على المخطط الهيكلي، وإعداد المخططات التفصيلية والمصادقة عليها، وإصدار تراخيص البناء.

(سيتم تقديم تفاصيل وتحليلات حول أهمية هذا المخطط من حيث الاحتياجات السكنية لفلسطيني القدس الشرقية في العدد القادم من النشرة الإنسانية.)

في حي الشيخ جراح- أدت مصادرة المستوطنين للأراضي إلى فقدان الممتلكات وطرده السكان الفلسطينيين الموجودين فيها منذ زمن بعيد.

أعلنت لجنة القدس المحلية للتخطيط والبناء، في 24 أيلول/سبتمبر، عن المصادقة على مخطط لبناء 2,610 وحدات سكنية في جفعات همطوس وهي مستوطنة في القدس الشرقية يعيش فيها حالياً عدة مئات من المستوطنين. وركزت الإذانات الدولية الواسعة لها المخطط على كل من حجم التوسع المقترح وتداعيات تمزيق هذا المخطط للتواصل الديمغرافي بين الأحياء الفلسطينية في الجزء الغربي من القدس الشرقية وجنوب الضفة الغربية. ومنذ احتلال عام 1967 وما أعقبه من ضم للقدس صادرت الحكومة الإسرائيلية ما يقرب من 35 بالمائة من القدس الشرقية معظمها من مالكي فلسطينيين. وتمّ بناء 12 مستوطنة على هذه الأراضي المصادرة بما يخالف القانون الدولي<sup>11</sup>

وأدت هذه السياسة إلى تناقص الأرض والموارد المتاحة للنمو السكني والتجاري الفلسطيني. ولم تخصص السلطات الإسرائيلية سوى 13 بالمائة من أراضي القدس الشرقية لإقامة البناء الفلسطيني إضافة إلى أنّ التخطيط غير الكافي وغير الملائم للأحياء الفلسطينية أدى إلى انتشار واسع لظاهرة البناء «غير القانوني» وهدم المباني على يد السلطات الإسرائيلية.

## العثور على حلول إسكان مناسبة للمهجرين في غزة

خيارات الإسكان الانتقالية تتضمن المساعدة في الإيجار وتجهيز المباني قيد الإنشاء والوحدات السكنية الجاهزة

منذ منتصف أيلول/سبتمبر، تجري وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وبنك الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة في غزة تقييماً للمنازل التي تضررت خلال الأعمال القتالية لتقييم مستوى الأضرار وتحديد الاحتياجات السكنية. وبالرغم من أنّ هذه التقييمات ما زالت جارية فإنها تكشف عن عدد غير مسبوق من المنازل المتضررة والمدمرة. وتشير التقديرات الحالية أنّ 29 بالمائة من مجمل الوحدات السكنية في غزة تضرر وهو ضعف التقديرات الأولية.

وتفيد التقديرات الأولية أن 20,000 وحدة سكنية، أي ستة بالمائة من مجمل المساكن في غزة، تعرضت لأضرار جسيمة أو دُمرت خلال الأعمال القتالية مما أدى إلى نزوح ما يزيد عن 100,000 شخص. وأفادت وزارة الأشغال العامة في غزة أنّ ما يقدر بحوالي 47,000 نازح يعيشون لدى عائلات مضيضة وأنّ 57,000 نازح يعيشون في مراكز إسكان جماعية حتى الثامن من تشرين الأول/أكتوبر. وما زال العديد من سكان غزة يعيش بين أنقاض منازلهم المدمرة أو المتضررة أو في مساكن انتقالية مؤقتة. ويحتاج جميع هؤلاء لدعم ومساعدات لإعادة إصلاح منازلهم وخصوصاً قبيل حلول فصل الشتاء. ويتعرض النازحون إلى مخاطر جراء العيش في مبانٍ مدمرة أو آيلة للسقوط فيها أسلاك كهربائية مكشوفة ومتفجرات متخلفة عن الحرب. ويتطلب الإصلاح طويل الأمد استمرارية فتح المعابر للسماح باستيراد مواد البناء بكميات كبيرة (أنظر القسم أدناه حول آلية إعادة إعمار غزة).

وأدى النقص المزمن في الوحدات السكنية قبل الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس إلى اكتظاظ سكني وسلسلة من المخاوف المرتبطة بها (كارتفاع مستوى العنف الأسري، وانخفاض مستوى التحصيل المدرسي). وكان في غزة 5,000 حالة إعادة بناء معلقة جراء العمليات العسكرية

ساهم في هذا القسم مجموعة الإسكان ومجموعة المواد غير الغذائية في غزة

تكشف التقييمات عن عدد غير مسبوق من المنازل المتضررة والمدمرة. وتشير التقديرات الحالية أنّ 29 بالمائة من مجمل الوحدات السكنية في غزة تضرر وهو ضعف التقديرات الأولية.

السابقة بالإضافة إلى ما يزيد عن 75,000 وحدة سكنية مطلوبة لخفض العجز الكبير في الإسكان الناجم عن ارتفاع معدل النمو السكاني.<sup>12</sup>

وما زال عدد الوحدات السكنية المتوفرة للإيجار في السوق شحيحاً - حوالي 1,000 وحدة - كما أن المناطق التي تتوفر فيها الشقق السكنية للإيجار (المراكز الحضرية الكبيرة) لا تكون بالضرورة في المناطق التي كان يعيش فيها أغلبية التازحين قبل النزوح ممن يبحثون عن مساكن مؤقتة حالياً. إضافة إلى ذلك أفادت تقارير بأن أسعار الإيجار ارتفعت مما يزيد من تعقيد الوضع المعقد أصلاً.

وتتضمن خيارات المساعدات الإسكانية في المساعدة في دفع الإيجار وتجهيز المساكن التي قيد الإنشاء لزيادة عدد الوحدات السكنية المتوفرة للإيجار، وإقامة المساكن الجاهزة في المناطق الريفية، إما في الموقع الأصلي للمنزل المدمر أو في مواقع بديلة صغيرة مؤقتة ضمن حتى 50 وحدة. وأقيم موقع واحد مماثل حتى الآن في خزاعة على أرض خاصة تستأجرها حالياً بلدية خزاعة وتتألف من 26 وحدة سكنية جاهزة تبرعت بها جمعية «هيومان أبيل» الخيرية. وتم فتح موقع آخر في خزاعة يتألف من 49 وحدة سكنية وسيتم إقامة 25 وحدة سكنية أخرى في مواقع المنازل المدمرة بالكامل أو التي تعرضت لأضرار جسيمة على الأراضي المتوفرة.

ومن المتوقع أن تصل وحدات سكنية جاهزة أخرى إلى قطاع غزة خلال الأسابيع القادمة (ما بين 3,000 إلى 5,000 وحدة). وبالرغم من أن مثل هذه الوحدات السكنية قد توفر ملجأ مؤقتاً خلال فصل الشتاء إلا أنها لا تعتبر حلاً مثالياً. وتوصي حكومة فلسطين والعاملون في مجال الإسكان أن يتم تحويل الأموال المتوفرة إلى تنفيذ حلول إسكان دائمة مثل تجهيز المنازل لمقاومة فصل الشتاء، والإصلاحات وتجهيز الوحدات السكنية غير الجاهزة لإنشاء وحدات سكنية جديدة للإيجار، وإعادة البناء. وفي غضون ذلك تم البدء بدفع دفعات الإيجار وإعطاء منح للترميم لبعض العائلات اللاجئة ويتم توزيعها حالياً لجميع المؤهلين خلال الأسابيع القادمة.<sup>13</sup>

تتضمن خيارات المساعدات الإسكانية في المساعدة في دفع الإيجار وتجهيز المساكن التي قيد الإنشاء لزيادة عدد الوحدات السكنية المتوفرة للإيجار، وإقامة المساكن الجاهزة في المناطق الريفية



## حفل زفاف ياسر

كان حفل زفاف ياسر أبو رضا، وهو من سكان خزاعة، مقرراً هذا الصيف بعد شهر رمضان في خامس أيام العيد. كان كل شيء جاهزاً لليوم الكبير. وكان المنزل مؤثثاً بحيث ينتقل الزوج الشاب للعيش في منزلها مباشرة بعد الزفاف.

يقول ياسر: «كل شيء كان جاهزاً. اشترينا فستان الزفاف وحددت زوجتي المستقبلية موعداً لدى صالون تصفيف الشعر؛ وكنا ننتظر مجيء اليوم الكبير وحسب.»

لكن الأعمال القتالية بدأت. وأصبح الزوج الشاب وعائلتيهما مهجرين. دمر فستان الزفاف وجميع أغراض خطيبته عندما دخلت القوات الإسرائيلية إلى منزل العائلة خلال العملية البرية. وتعرض المنزل الجديد المجهز للعروسين لأضرار جسيمة. وتم تأجيل العرس إلى أجل غير مسمى.

مكث ياسر خلال الأعمال القتالية مع عائلته في ملجأ تابع للأونروا لمدة 40 يوماً. "لقد تركنا منازلنا دون أن نأخذ أي شيء سوى بطاقات هوياتنا والملابس التي نلبسها. ولأن خزاعة كانت تقع في المنطقة التي أعلنت إسرائيل أنها منطقة عازلة، لم نتمكن حتى من العودة للاطمئنان على أغراضنا. سمعنا عن الدمار الذي حل في المنطقة من الناس لكننا لم نكن متأكدين من حالة منزلنا. كان لا يزال لدينا أمل عندما عدنا."

بعد وقف إطلاق النار عاد ياسر وأمه وأخوه إلى خزاعة ووجدوا منزلهم مدمراً بالكامل. ومن ثم انتقلوا للعيش بين أنقاض المنزل الذي كان مخصصاً للعروسين وبعده عشرة أمتار. وجد العديد من أفراد عائلة أبو رضا منازلهم مدمرة أو لحقت بها أضرار جسيمة وفقدوا أصولاً معيشية حيوية كماشيتهم وأشجار زيتونهم بالإضافة إلى منازلهم وأغراضهم.

صمم ياسر وهو مهندس عاطل عن العمل المنزل بنفسه. "لقد بنيت غرفة زرقاء لابني وأخرى وردية لابنتي. حتى الأثاث في هذه الغرف كان له نفس الألوان. لا نستطيع أن نفعل شيئاً الآن. سنذهب أنا وأمي للعيش في المساكن الجاهزة. تأجل العرس لا أدري إلى متى". وتعتبر المنازل الجاهزة مساكن بديلة توفر لبعض الأشخاص الذين فقدوا منازلهم وهي وحدات جاهزة مزودة بوصلات بشبكة المياه والصرف الصحي والكهرباء. وتنصب بعض هذه المساكن في مواقع مؤقتة في حين توضع أخرى في مواقع المنازل المدمرة أو التي تعرضت لأضرار جسيمة.

وإزدادت المشاكل والتوتر بين العائلتين بعد تأجيل الزواج. فياسر عاطل عن العمل ولا يمكنه دفع إيجار شقة ملائمة له ولزوجته المستقبلية. يقول ياسر: "ليس من الملائم الزواج والعيش في مسكن جاهز. لا يتوفر الكثير من الخصوصية فالنوافذ منخفضة وتوضع المساكن الجاهزة قريبة من الأخرى ولا نعلم من سيسكن بجوارنا. لن نتمكن من الزواج إلا إذا سنحت لنا الفرصة لاستئجار شقة."

الشتاء قادم ولذلك سننتقل للعيش في المساكن الجاهزة... لا يمكننا أن نبقى هنا في العراء. نشعر بالخوف على مستقبل أطفالنا وأن شيئاً سيئاً سيحدث لنا مرة أخرى. كما أننا نشعر بالقلق إذا كانوا سيفنون بعودهم بإعادة بناء منازلنا أم أننا سنترك لنموت في المساكن الجاهزة."



إسرائيل تصادق على مشاريع إعادة بناء وترميم بقيمة 105 ملايين دولار أمريكي كانت معلقة منذ أكثر من عام

توسطت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر بالتوصل لاتفاق مؤقت بين السلطات الإسرائيلية والسلطات الفلسطينية. وسيتيح الاتفاق الجديد الذي أطلق عليه اسم آلية إعادة إعمار غزة دخول كميات كبيرة من مواد البناء الأساسية إلى غزة (وتحديدًا الحصى والاسمنت وقضبان الحديد) والآلات (كالمشاحنات والجرارات والرافعات والحافلات والحفارات والخلطات والمضخات). وتعتبر السلطات الإسرائيلية هذه الأغراض «أغراضاً مزدوجة الاستخدام» وكان استيرادها مقيداً بصرامة منذ فرض الحصار في عام 2007، باستثناء المواد التي تدخل للمشاريع الدولية المصادق عليها رغم أنها كانت تخضع لعملية مصادقة طويلة لمكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق. وكانت الأنفاق غير القانونية أسفل الحدود بين غزة ومصر تلبى جزئياً احتياجات غزة من مواد البناء للقطاع الخاص لعدة سنوات. إلا أنّ عملية إطلاقها السلطات المصرية، في حزيران/يونيو 2013، في سياق العمليات العسكرية في سيناء أدت إلى وقف نام تقريباً في أعمال التهريب مما أدى إلى نقص حاد في مواد البناء المتوفرة في أسواق غزة وفقدان كبير لأماكن العمل في قطاع البناء الذي كان في السابق أحد المنافذ القليلة العاملة في اقتصاد غزة الراكد.

وتتيح آلية إعادة إعمار غزة لحكومة فلسطين قيادة جهود إعادة الإعمار التي يقوم بها القطاع الخاص في غزة من أجل إعادة إعمار المساكن والبنى التحتية التي لحقت بها أضرار أو دمرت خلال الجولة الأخيرة من الأعمال القتالية، وفي الوقت ذاته تعالج متطلبات إسرائيل الأمنية. وفي إطار آلية إعادة إعمار غزة سيخول المتعاقدون الذين صادقت عليهم حكومة فلسطين استيراد مواد البناء لبيعها للأفراد أو المتعهدين لتنفيذ أعمال محددة يتم توثيقها في قاعدة بيانات تديرها وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية. ويتطلب إدراج عملية إعادة بناء أو ترميم منزل منفرد في قاعدة البيانات إجراء حكومة فلسطين أو الأمم المتحدة تقييماً أساسياً. وسيتم تحديد مشاريع البنى التحتية بناء على خطة الإنعاش الوطني المبكر وبرنامج إعادة الإعمار في غزة التي تشرف عليها حكومة فلسطين وتدرج في قاعدة البيانات بعد مصادقة السلطات الإسرائيلية عليها.

وستسهل آلية إعادة إعمار غزة النظام الذي كان ساري النفاذ منذ عام 2010 لاستيراد وكالات الأمم المتحدة المواد المقيد استيرادها إذ أنّ السلطات الإسرائيلية ستنظر في البرامج الشاملة للعمل بدلاً من مشاريع منفردة. وفي 16 أيلول/سبتمبر قبل الاتفاق على آلية إعادة إعمار غزة أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مصادقتها على مشاريع إعادة إعمار وترميم ستنفذها الأمم المتحدة بقيمة 105 ملايين دولار أمريكي كانت معلقة منذ أكثر من عام في المتوسط. وما زالت مشاريع تبلغ قيمتها 46 مليون دولار أمريكي معلقة. وبدأ تنفيذ آلية إعادة إعمار غزة في تشرين الأول/أكتوبر. وتم تأسيس فريق إرشادي رفيع المستوى مؤلف من مندوبين من حكومة فلسطين والحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة لتنسيق تنفيذ العملية.

تتيح اسم آلية إعادة إعمار غزة دخول كميات كبيرة من مواد البناء الأساسية إلى غزة (وتحديدًا الحصى والاسمنت وقضبان الحديد) والآلات (كالمشاحنات والجرارات والرافعات والحافلات والخلطات والمضخات)

## تسهيل معايير خروج الفلسطينيين من غزة

أعلنت السلطات الإسرائيلية في 15 أيلول/سبتمبر عن عدة إجراءات تهدف إلى تسهيل معايير الحصول على تصاريح خروج الفلسطينيين من غزة للسماح بوصولهم إلى إسرائيل والضفة الغربية. وتمت زيادة عدد التجار الذين يستطيعون الخروج من غزة من 120 إلى 200 من مجموع 2,000 تصريح وهو ارتفاع من 1,200 تصريح سابق. بالإضافة إلى ذلك تم خفض شرط السن العمر من 35 عاماً إلى 30 عاماً. كما تم رفع أعمار القاصرين الذين يمكنهم مرافقة البالغين الحاصلين على تصاريح من ستة أعوام إلى 15 عاماً كما يستطيع الفلسطينيون في غزة التقدم بطلب لزيارة أقارب من الدرجة الثانية في الضفة الغربية، خلافاً لما كان عليه الوضع سابقاً إذ لم يكن يسمح سوى بالتقدم بطلبات لزيارة أفراد عائلة من الدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك سمحت إسرائيل لما يزيد عن 1,000 من سكان غزة بالسفر إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية خلال عيد الأضحى في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقبيل اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، بلغ متوسط الفلسطينيين الذين كانوا يخرجون من غزة يومياً عبر معبر إيريز 26,000 فلسطيني.

## مخلفات الحرب من المتفجرات ما زالت تشكل خطراً كبيراً على المدنيين وتعيق تنفيذ العمليات الإنسانية

جميع المدارس المتضررة تم فحصها والتأكد من خلوها من المتفجرات؛ وما زالت حملات التوعية بالمخاطر مستمرة

خلال فترة الأعمال القتالية، أبلغ عن وجود مخلفات حرب غير منفجرة تضمنت قنابل طائرات وقذائف دبابت وغيرها من الذخيرة من جانب القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة وبالرغم من عدم معرفة عدد ما تبقى من<sup>14</sup> في المناطق المدنية في شتى أنحاء قطاع غزة. مخلفات الحرب من المتفجرات إلا أنه وبناء على مدى الدمار الذي لحق بالمباني ومعدل الإخفاق الأدنى البالغ 10 بالمائة فإن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام تقدر أنه يجب العثور على ما لا يقل عن 7,000 ذخيرة وتفجيرها.

تشكل مخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من المتفجرات خطراً كبيراً للسكان المدنيين وموظفي منظمات العمل الإنساني والأمم المتحدة. وتعيق مخلفات الحرب من المتفجرات التي تتركز في مخلفات البنى التحتية المدمرة عمليات التنظيف الأولية في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق العامة. بالإضافة إلى ذلك يرتفع عدد الخسائر البشرية الناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات ارتفاعاً كبيراً في الأشهر الستة الأولى التي تعقب التصعيد كما لوحظ في غزة عام 2009. وقتل سبعة مدنيين وأصيب 14 آخرون حتى تاريخ كتابة هذا التقرير منذ نهاية الأعمال القتالية الأخيرة.

ساهم في المعلومات الواردة في هذا القسم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

الصورة من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام.

تمثل مخلفات الحرب من المواد المتفجرة خطراً كبيراً على المدنيين، وخصوصاً المزارعين المهجرين وموظفي الإغاثة والأطفال وتعيق العمليات الإنسانية في أنحاء قطاع غزة.

واستجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة أرسلت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في 27 تموز/يوليو كجزء من المرحلة الطارئة الأولى ومن المتوقع أن يستمر هذا التدخل حتى نهاية عام 2016 على الأقل.<sup>15</sup> وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر أنهت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام 210 تقييما للمخاطر وأعلنت عن خلو 197 موقعا بطلب من وكالات الأمم المتحدة. وفحصت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام حتى الآن 300 عرض (ما يقرب من 40 طناً) وفككت 16 قنبلة طائرات بطلب من الأونروا.

ويتم إعطاء الأولوية لمهمات تقييم المخاطر وإزالة المتفجرات وفق معايير محددة مسبقاً. وحتى الآن تمت تلبية جميع طلبات وكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى 100 بالمائة من مدارس الأونروا المتضررة و21 مدرسة حكومية ومعبر رفح الحدودي ومحطة كهرباء غزة و70 منشأة حيوية تابعة للأمم المتحدة. ومكنت هذه النشاطات الأطفال من العودة إلى مدارسهم في بيئة خالية من مخلفات الحرب من المتفجرات ومكنت موظفي العمل الإنساني من استئناف برامج المساعدة الطارئة.

وفي الوقت ذاته، استمرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في تقديم توعية حول مخلفات الحرب من المتفجرات. وسهلت توزيع 15,000 منشور للأفراد والعائلات التي تعيش وتعمل في مناطق قامت بمسحها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. بالإضافة إلى أن الإدارة نظمت دورات توعية بالمخاطر لـ4,000 من موظفي الأمم المتحدة وموظفي العمل الإنساني والمهجرين ومعلمي وكالة الأونروا والمدنيين في المناطق المعرضة للخطر. وتخطط الإدارة لتنظيم دورات توعية بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات للمدربين لأكثر من 1,000 مدرس يعملون في مدارس الأونروا. بالإضافة إلى ذلك تنفذ دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) نشاطات مشابهة في المدارس الحكومية.

وتصدرت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام جهود تأسيس آلية تنسيق استجابة إجرائية متعلقة بمخلفات الحرب من المتفجرات في غزة لضمان تنسيق جميع نشاطات تقييم المخاطر والتوعية كي تغطي أكبر عدد من الشرائح. ويقدم موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقارير بيانات أسبوعية موجزة.

## تأمين المساعدات الغذائية للسكان المتضررين من الصراع في غزة

استمرار توزيع الأغذية المنتظم لما يزيد عن 1.1 مليون شخص إلى جانب المساعدات التي تستهدف المجموعات الضعيفة

بالرغم من عدم معرفة مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة بدقة، يشير التقييم المبدئي العاجل متعدد الوكالات الذي أجري في قطاع غزة خلال الأسبوع الأخير من الأعمال القتالية التي وقعت في تموز/يوليو - آب/أغسطس إلى أنّ مستوى انعدام الأمن الغذائي ارتفع ارتفاعاً كبيراً. وتتضمن العوامل التي أدت إلى هذا الارتفاع المستوى المرتفع من المهجرين وعدم القدرة على الوصول إلى أماكن كسب العيش وخسارة الأصول المنتجة. وتفاقم هذا الوضع خلال الأعمال القتالية بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وخصوصاً الخضار الطازجة بسبب صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية. وقبيل الأزمة الأخيرة، عانى 57 بالمائة من الأسر في غزة من انعدام الأمن الغذائي وتمّ تحديد 15 بالمائة بوصفها عرضة لانعدام الأمن الغذائي.<sup>16</sup>

قتل سبعة مدنيين وأصيب 14 آخرون حتى تاريخ كتابة هذا التقرير منذ نهاية الأعمال القتالية الأخيرة.

ساهم في المعلومات الواردة في هذا القسم الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي

واستمر في هذا السياق التوزيع المنتظم للمساعدات الغذائية الذي تديره وكالة الأونروا لـ 830,000 لاجئ، والمساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي لما يقرب من 285,000 من غير اللاجئين خلال الأعمال القتالية وما بعدها إلى جانب تدخلات أخرى استهدفت بعض المجموعات الأكثر ضعفاً ومن بينهم المهجرون .

وقدمت وكالة الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي في ذروة الصراع مساعدة لما يزيد عن 300,000 مهجر في مدارس الأونروا تضمنت وجبات يومية جاهزة كأسماك التونة واللحوم والحمص والحليب والجبن والكعك والبندورة والخيار. ولتخفيف الضغط عن مخازن غزة - في أعقاب انخفاض قدرة الأشخاص على الخبز في المنازل بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة - تضمنت المساعدات الغذائية أيضاً الخبز الطازج بعضه تمّ شراؤه من الضفة الغربية. وما زال ما يقرب من 57,000 مهجراً يعيشون في مدارس الأونروا التي تستخدم كمراكز سكنية جماعية يحصلون على الوجبات الجاهزة والخبز الطازج حتى هذا التاريخ.

ويحصل ما يقرب من 84,000 شخص لجئوا للعيش مع عائلات مستضيفة على قسائم إلكترونية من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تمكنهم من شراء الغذاء والماء ومنتجات النظافة في المحلات المحلية. وبدأ برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة أوكسفام المملكة المتحدة تدريجياً في زيادة نطاق برنامج القسائم الإلكترونية ليشمل العائلات الأكثر ضعفاً وتأثراً بالحرب كتلك التي فقدت مصدر كسب عيشها أو تلك التي لم تستفد من أي برنامج دعم آخر. وخلال أيلول/سبتمبر كان ما يزيد عن 300,000 شخص يحصلون على هذه القسائم وسيستمر برنامج المساعدة بالقسائم للأشخاص المحتاجين.

وقدم برنامج الأغذية العالمي والأونروا خلال الحرب سلة غذائية استثنائية لمرة واحدة لما يزيد عن 140,000 عائلة لم تكن تحصل على مساعدات غذائية. وتضمنت السلة 10 كيلوجرامات من الأرز و30 كيلوجراماً من الطحين وقدمت ما يقرب من 44 بالمائة من متوسط احتياجات عائلة من السعرات الحرارية لمدة شهر.

وأطلق برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال أيلول/سبتمبر مبادرة جديدة لمرة واحدة لتوزيع قسائم بقيمة 150 دولار أمريكي تقريباً للعائلة لشراء الزي المدرسي والأحذية إلى جانب المواد الغذائية والمياه ومنتجات النظافة. وبدأت شراكة أخرى بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة «هيلب أيج» الدولية لدعم الاحتياجات الخاصة لـ 1,400 مسن على شكل قسائم إلكترونية خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

قدمت وكالة الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي في ذروة الصراع مساعدة لما يزيد عن 300,000 مهجر في مدارس الأونروا تضمنت وجبات يومية جاهزة.



ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى تمويل لتغطية شبكة الأمن الغذائي الأساسية في غزة والتي يستفيد منها الأشخاص الأكثر عوزاً وستلعب دوراً حيوياً في إعادة الأمن الغذائي من خلال تقديم الدعم الغذائي للأكثر فقراً. ونظراً لأنّ عائلات غزة تنفق ما يقرب من 50 بالمائة من دخلها على الغذاء فإنّ دور شبكة الأمن الغذائي يصبح حيوياً لتمكين العائلات من العودة إلى درجة ما من الطبيعية. وإجمالاً، يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 44 مليون دولار أمريكي لتقديم مساعدات الإغاثة للأشخاص المتضررين من الحرب والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في غزة من تشرين الأول/أكتوبر 2014 حتى تموز/يوليو 2015.

## تضرر القطاع الزراعي في غزة

الدمار الكبير في البنية التحتية المدنية في أنحاء غزة أدى إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي

بلغ حجم الأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي في غزة ما يزيد عن 500 مليون دولار أمريكي خلال الحرب الأخيرة: أي ما يقرب من مثلي الأضرار التي تعرض لها القطاع خلال عملية الرصاص المصبوب وفقاً لوزارة الزراعة الفلسطينية. وتعتبر هذه الحرب الثالثة من نوعها خلال ست سنوات وهو الأكثر دماراً على القطاع الزراعي المتدهور أصلاً. وتعرض ما يقرب من 24,000 عائلة مزارعين ورعاة وصيادي أسماك لخسائر موهنة. وبدون دعم عاجل لهذا القطاع فإنّ مصادر كسب العيش ستتعرض لمزيد من التقويض نظراً لنفوق مزيد من الماشية، وتحول الحقول إلى حقول قاحلة وانعدام الوسائل المتاحة لصيادي الأسماك لمواصلة كسب عيشهم.

وأجبر المزارعون خلال الصراع الذي دام 51 يوماً على ترك محاصيلهم وماشيتهم ومنع صيادو الأسماك من الوصول إلى البحر مما شلّ النشاطات الاقتصادية المتصلة بها. وتعرضت الحقول والدفينات الزراعية والحداثق والبساتين لأضرار جسيمة وتلوثت بمخلفات الحرب غير المنفجرة. وفقدت العائلات التي خسرت ماشيتها أو أصول الصيد الخاصة بها أيضاً مصدر دخلها اليومي وتغذيتها: البيض واللحوم والألبان والأسماك. ولا يستطيع العديد منهم حتى الآن الوصول إلى المدخلات الأساسية لاستئناف الإنتاج كالأعلاف والحبوب والأسمدة والمياه.

ونفق جزء كبير من الثروة الحيوانية في غزة وتضمنت الخسائر ما يقرب من 40 بالمائة من الدواجن و20 بالمائة من مجمل الماشية المنتجة. وتضررت جميع سلسلة القيم الزراعية - من المزرعة والبحر وحتى السوق.

وتشير الصور التحليلية الأولية التي قدمها برنامج تطبيقات الأقمار الصناعية العملياتية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) أن ما يقرب من 18,000 دونم (1,800 هكتار) من الحقول الزراعية دمرت بالكامل أو تعرضت لأضرار جسيمة جراء العمليات القتالية. بالإضافة إلى ذلك قدر البرنامج باستخدام صور التقطت يومي 27 و28 آب/أغسطس الدمار الذي تعرضت له الدفينات الزراعية وحدد ما مجموعه 657 دفيئة مدمرة، و214 ألحقت بها أضرار جسيمة و329 تعرضت لأضرار طفيفة.

وأدى الدمار الواسع الذي تعرضت له البنية التحتية المدنية في شتى أنحاء قطاع غزة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب انعدام الكهرباء وهو ما يحد من القدرة على تخزين المحاصيل الطازجة والمواد الغذائية في الأسواق. وأدت القيود المفروضة على التجارة والوصول إلى الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الحصار المفروض على غزة إلى خنق الاقتصاد المحلي وترك مصادر كسب العيش الزراعية هشة وغير مستدامة، إذ أنّ ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية لا يمكن الوصول إليها وحُصر صيد الأسماك في حدود ستة أميال بحرية من الشاطئ.

ساهم في المعلومات الواردة في هذا القسم منظمة الأغذية والزراعة.

أجبر المزارعون خلال الصراع الذي دام 51 يوماً على ترك محاصيلهم وماشيتهم ومنع صيادو الأسماك من الوصول إلى البحر مما شلّ النشاطات الاقتصادية المتصلة بها.

يجب أن تبدأ فوراً عملية حماية وتشجيع وسائل كسب العيش القابلة للتكيف من أجل الحفاظ على التنمية في غزة. وقد تمّ تبني مسار مزدوج لعمليات الطوارئ والتنمية من أجل تسريع الانتقال من مرحلة المساعدة ما بعد الحرب إلى مرحلة إعادة مصادر كسب العيش المستدامة.

ولتعزيز صمود الرعاة والمزارعين، توزع منظمة الأغذية والزراعة مستلزمات تضمنت خزانات مياه وأعلاف للماشية وبذور ومستلزمات لتأمين حظائر الماشية قبل بداية فصل الشتاء. وسيركز هذا الدعم على العائلات الضعيفة التي لم تكن قادرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية قبل الحرب وتركز أيضاً على إعادة بناء مصادر كسب العيش لتحسين قدرتها على الصمود أمام المخاطر السياسية والطبيعية والبيئية والاقتصادية في المستقبل. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة للحصول على تمويل يبلغ 27.2 مليون دولار أمريكي من أجل مساعدة 14,362 مزارع وصيد أسماك ورعاة وتقليل تدهور الأصول الإنتاجية وإعادة بناء مصادر كسبهم للعيش.

## ما زالت هناك حاجة ماسة للمساعدات التي تقدمها مجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي على المدى القصير بالرغم من التمويل الكبير لإصلاح البنى التحتية

ساهم في المعلومات الواردة في هذا القسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

بالرغم من التقدم في إصلاح الشبكات ما زال تأمين المياه وخدمات الصرف الصحي تعتمد على تزويد الوقود المنتظم/ وإمدادات الطاقة وارتفاع خطر حدوث الفيضانات خلال فصل الشتاء ارتفاعاً كبيراً.

كان للقصف الجوي والبحري وقصف المدفعية المكثف خلال الجولة الأخيرة من الأعمال القتالية آثار مدمرة على البنى التحتية العامة ومنها المياه والصرف الصحي. وتقدر مصلحة مياه بلديات الساحل وهي المزود الرئيسي للمياه وخدمات الصرف الصحي، أنّ ما بين 70 إلى 80 بالمائة من الشبكة تعمل في أعقاب إجراء إصلاحات طارئة خلال وقف إطلاق النار وبعده. وتتركز الـ 20-30 بالمائة المتبقية من الشبكة التي لم يتم إصلاحها في المناطق التي تعرضت لأسوأ الضربات ومعظمها تقع في نطاق ثلاث كيلومترات وهي المنطقة التي أعلنت إسرائيل أنها منطقة عازلة خلال الأعمال القتالية.

وبالرغم من التقدم في تنفيذ الإصلاحات، زاد الدمار الذي أصاب مقاطع أساسية من الشبكة من إعاقة تزويد المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال شبكة غير كافية أصلاً. وأدى الدمار الذي لحق بعدد من مرافق تخزين المياه الرئيسية ومحطات الضخ إلى خفض مستوى ضغط المياه ونقلها في العديد من المناطق وسيستغرق إصلاحه أشهراً. وأدت فترات انقطاع الكهرباء الطويلة بسبب التشغيل المحدود لمحطة توليد كهرباء غزة إلى اعتماد مزودي الخدمات بصورة متزايدة على مولدات الكهرباء التي تستخدمها المرافق، وهي عرضة لنقص الوقود بسبب نقص التمويل في الغالب. ونظراً لأنّ احتياجات الوقود للبنى التحتية للمياه ومياه الصرف مؤمنة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر هناك حاجة ماسة لضمان استمرار تزويد الوقود وبرنامج طويل الأمد لتأمين الطاقة في قطاع غزة.

وأدت الأضرار إلى جانب تحديات تأمين الوقود المستمرة إلى ارتفاع كبير في خطر الفيضانات خلال فصل الشتاء. وأدت القدرات المنخفضة على سحب مياه العواصف ومياه الصرف بالإضافة إلى إغلاق قنوات التصريف بالانقراض في المناطق التي تعرضت لأعنف الضربات قدرة مزودي الخدمات وزادت من المناطق التي أصبحت عرضة للخطر، وذلك في سياق يحد من قدرة مزودي الخدمات على معالجة الأسباب الأساسية ويحد من استعدادهم للاستجابة للفيضانات.

وكانت خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة عند مستوى حرج قبل الحرب الأخيرة. ويعتمد قطاع غزة على مستودع مياه جوفي كمصدر وحيد للمياه. وأدى فرط الاستخراج المنتظم خلال

تتركز الـ 20 إلى 30 بالمائة المتبقية من الشبكة التي لم يتم إصلاحها في المناطق التي تعرضت لأسوأ الضربات ومعظمها تقع في نطاق ثلاث كيلومترات وهي المنطقة التي أعلنت إسرائيل أنها منطقة عازلة خلال الأعمال القتالية.

العقود الأخيرة إلى تسرب مياه البحر وظهور مياه مالحة جوفية. ونتيجة لذلك تقدر مصلحة مياه بلديات الساحل أن ما يزيد عن 90 بالمائة من الأسر تعتمد على شراء المياه المقطرة من مزودين من القطاع الخاص وعلى الصهاريج للحصول على مياه لأغراض الشرب والطهي.<sup>17</sup>

وركزت الاستجابات التي قدمتها المنظمات الشريكة لمجموعة المياه والنظافة والصرف الصحي حتى هذا التاريخ على ثلاثة عناصر. الأول يتمثل في تنفيذ أعمال طارئة من أجل إعادة بناء خدمات الشبكة، بما في ذلك إصلاح خطوط الأنابيب وتأمين قطع الغيار والمعدات والوقود. وتنفذ هذه الأعمال مصلحة مياه بلديات الساحل بتمويل من مختلف الجهات المانحة، بما فيها البنك الدولي ومجموعة «كيه إف دبليو» (KfW) المصرفية الألمانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة إنقاذ الطفل. ولا يمكن تحديد عدد المستفيدين من هذه الأعمال.

ويتضمن العنصر الثاني ضمان الحصول على المياه للاستخدام المنزلي ومياه الشرب للأشخاص الذين تضرروا بسبب الأضرار التي لحقت بالشبكة والمهجرين. واستهدفت الأعمال المتواصلة في أيلول/سبتمبر ما يزيد عن 400,000 شخص محتاج.

ويتضمن العنصر الثالث الوصول إلى مستلزمات النظافة للمهجرين والسكان الأكثر ضعفاً. واستهدفت الأعمال المتواصلة في أيلول/سبتمبر ما يزيد عن 70,000 شخص.

ومع استقرار الوضع عقد المعنيون وشركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة والجهات الرئيسية المعنية بالمساكن ورشة عمل في غزة في أول تشرين الأول/أكتوبر لتحديد استجابة منسقة. وتم تسليط الضوء على عدد من القضايا الرئيسية والحلول المحتملة فيما يتصل بالتنسيق على المستوى الميداني بين البلدية ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة والجهات المعنية بالمساكن والسلطات الإقليمية.<sup>18</sup>

وفيما يلي التحديات الرئيسية التي حددها المشاركون في الورشة للأشهر القادمة:

- ضمان تأمين ما يكفي من الطاقة/الوقود لتشغيل مرافق المياه ومياه الصرف الصحي.
- الاستمرار في تقديم المساعدات العاجلة التي تقدمها مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة للتجمعات والعائلات الأكثر ضعفاً.
- الإعداد لتخفيف مخاطر الفيضانات الكبيرة المتزايدة في فصل الشتاء والاستجابة لها.
- بلورة إستراتيجية إعادة بناء واضحة وخطة استجابة ذات مراحل تتضمن حلولاً طويلة الأمد.

ما يزيد عن 90 بالمائة من الأسر تعتمد على شراء المياه المقطرة من مزودين من القطاع الخاص وعلى الصهاريج للحصول على مياه لأغراض الشرب والطهي.

## تقرير جديد حول تقييم المجال الصحي في غزة

حاجة ماسة لضمان تزويد الوقود لمولدات الكهرباء في المرافق الصحية

يعتبر التقرير المشترك لتقييم قطاع الصحة في غزة الذي نشر هذا الشهر نتيجة عملية جمع للبيانات الكمية والنوعية التي بدأت في أول أيلول/سبتمبر 2014. وقاد هذه الجهود منظمة الصحة العالمية بدعم من 23 منظمة شريكة تعمل على الاستجابة للصراع في غزة.

وتعرض خلال حالة الطوارئ في غزة التي استمرت 51 يوماً، 75 مبنى صحياً (17 مستشفى و58 عيادة) لأضرار متفاوتة وأغلق 44 مرفقاً في الوقت ذاته نظراً لتعرضها لأضرار أو لأسباب أمنية، مما حدّ من قدرة ما يقرب من نصف سكان غزة على الحصول على الخدمات الصحية. وفي ذروة الصراع في بداية آب/أغسطس، أُجبر 40 بالمائة من المستشفيات والعيادات على الإغلاق (10 من بين 32 مستشفى و34 من بين 75 مستشفى)، معظمها في شمال وشرق قطاع غزة التي كانت النشاطات العسكرية فيها كثيفة بشكل خاص.

ووجد التقرير نقصاً حاداً في الأدوية الحيوية وغيرها من المستلزمات بعد الصراع، ولم يتمكن المرضى الذين يعانون من حالات طبية مزمنة كأمراض القلب والسرطان والسكري من الوصول إلى الخدمات أو الحصول على الأدوية. وارتفع الطلب على تحويل المرضى غير القادرين على تلقي العلاج الطبي اللائق في غزة.

وحذر التقييم أيضاً من زيادة طويلة الأمد في الحاجة إلى الخدمات الصحية لما يزيد عن 1,000 مريض أصيبوا بإصابات دائمة أو تحتاج علاجاً طويلاً خلال الحرب، والزيادة المحتملة لاحتياجات الصحة العقلية كاضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب. (تقدر منظمة الصحة العالمية أن 20 بالمائة من السكان في المناطق المتضررة سيحتاجون إلى شكل من أشكال الرعاية في مجال الصحة العقلية.)



## نظرة عامة على صندوق الاستجابة للطوارئ والصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ

تحويل ما يزيد عن 16 مليون دولار أمريكي لدعم الاحتياجات الطارئة في غزة

نظرا لحجم الأزمة التي نجمت عن الأعمال القتالية في تموز/يوليو - آب/أغسطس أصبح من الحيوي ضمان تأمين الموارد التي يحتاجها السكان احتياجا ماسا بأقصى سرعة. ولضمان ذلك حول فريق العمل الإنساني القطري، إلى جانب التمويل المنتظم المقدم لوكالات العمل الإنساني والتمويل الذي تم الحصول عليه بواسطة عملية المناشدة الخاصة بالأزمة في غزة، ما يزيد عن 16 مليون دولار أمريكي من مصدرين من مصادر التمويل: الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ الذي تديره سكرتارية في نيويورك بالنيابة عن منسق الاستجابة الإنسانية، وصندوق الاستجابة للطوارئ الذي يديره منسق الشؤون الإنسانية داخليا بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولجنة مراجعة تقنية مؤلفة من مندوبين من منظمات العمل الإنساني الشريكة ولجنة استشارية من المانحين.

### صندوق الاستجابة للطوارئ

بدأ صندوق الاستجابة للطوارئ في معالجة طلبات المشاريع بتنسيق وثيق مع المجموعات منذ الأسبوع الأول لحالة الطوارئ. وحصل صندوق الاستجابة للطوارئ منذ 8 تموز/يوليو إلى نهاية أيلول/سبتمبر على ما مجموعه 65 مقترح مشروع للاستجابة لحالة الطوارئ في غزة تمت المصادقة على 28 منها لتلبية الاحتياجات الطارئة في المجالات التالية:

- المياه والصرف الصحي والنظافة (المياه الصالحة للشرب)،
- الأمن الغذائي (لدعم توزيع المواد الغذائية الطارئة للمهجرين داخليا في مدارس غير مدارس الأونروا)،
- التعليم (إصلاحات طارئة للمدارس ورياض الأطفال المتضررة)،
- الحماية (استجابة نفسية اجتماعية وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات)،
- الصحة والمساكن الطارئة والمواد غير الغذائية.

وإجمالا تمت المصادقة على مشاريع تبلغ قيمتها 6.25 مليون دولار. وبدأ أول مشروع لصندوق الاستجابة للطوارئ في 22 تموز/يوليو لتوزيع المواد غير الغذائية للمهجرين في المساكن

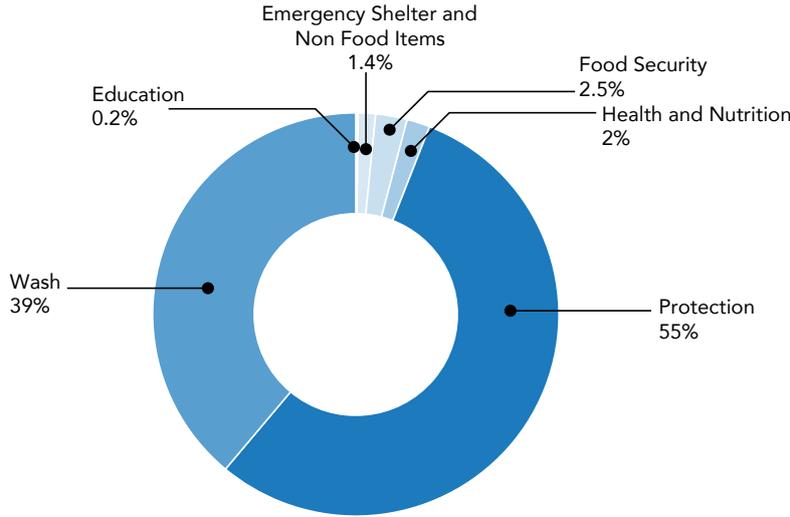
### دراسة حالة لصندوق الاستجابة للطوارئ

استخدمت منظمة العمل لمكافحة الجوع صندوق الاستجابة للطوارئ لدعم 1000 عائلة (7,200 شخص) يواجهون نقصا خطيرا في المياه في جنوب قطاع غزة. ووزعت منظمة العمل لمكافحة الجوع 1,000 خزان للمياه (250 لترا، خزان لكل عائلة). وحصلت العائلات المستفيدة على 30 قسيمة كل شهر: وتساوي كل قسيمة 250 لترا من مياه الشرب. وحصلت منظمة العمل لمكافحة الجوع ما مجموعه 129,919.40 دولار أمريكي لتنفيذ المشروع في الفترة بين تموز/يوليو و تشرين الأول/أكتوبر 2014.

الجماعية ونفذته منظمة غير حكومية دولية. وبعد ذلك تمكنت دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام من إدخال أو فريق ميداني بسبب موارد صندوق الاستجابة للطوارئ.

### الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ

موازة لجهود آلية صندوق الاستجابة للطوارئ حول فريق العمل الإنساني القطري أيضا تمويلا للصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ لبدء تمويل مشاريع



حيوية أكبر نطاقا تنفذها وكالات الأمم المتحدة وشركائها. ولم يتم إجراء التقييم المبدي العاجل متعدد الوكالات (MIRA) قبل تقديم طلب للصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ نظرا للوضع الأمني الخطير وتحديات الوصول. بالرغم من ذلك حدد فريق العمل الإنساني القطري بدعم من تحليل أجراه مركز عمليات الطوارئ في غزة مجالات التي تحظى بأولوية الحصول على المساعدات الإنسانية كتأمين الخدمات الأساسية كالمياه والصحة والطاقة وجمع النفايات الصلبة والمساعدات الغذائية والدعم النفسي الاجتماعي والإدارة الملائمة للمساكن.<sup>19</sup>

وبناء على هذا التحليل حدد فريق العمل الإنساني القطري الوكالات الأمثل للاستجابة لهذه المجالات. وقدم فريق العمل الإنساني القطري حزمة من ست مشاريع لصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ بالنيابة عن منظمة الصحة العالمية، والأنروا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم

## إزالة النفايات الصلبة

كان أحد المشاريع التي سيتم تطبيقها نتيجة دعم الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ تدخلًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإزالة المستويات الخطيرة من النفايات الصلبة التي تراكمت في الشوارع والمباني السكنية والحاويات الفائضة خلال فترة الأعمال القتالية التي دامت شهرين تقريبا. وعند انتهاء تنفيذه سيكون ما يقرب من مليون من سكان غزة استفادوا من هذا المشروع. وكان مزود الخدمات البلدية، الذين كانوا يعانون من ضعف أصلا، غير قادرين على تنفيذ أعمال جمع النفايات الأساسية ونقلها لمكبات النفايات. وأصبح الحصول على تمويل سريع حاجة ملحة نظرا لأن التجمعات التي تعيش حول مواقع تجمع النفايات بدأت بحرق النفايات مما تسبب في انتشار دخان خطير على الصحة في المناطق المحيطة وخصوصا خانيونس وبيت لاهيا. وأتاح التمويل الذي قدمه الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ أعمال إزالة النفايات الصلبة بصورة آمنة وسريعة من المناطق ذات الأولوية في شمال وجنوب قطاع غزة وساعدت على تجنب كارثة صحية عامة. وقد تم كذلك تنظيف النفايات المحروقة. وبالرغم من أن التمويل الذي وفره الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ سيجب تنظيف النفايات من المناطق الأكثر حاجة لمدة أربعة أشهر إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأمل، بعد الحصول على تمويل إضافي من مصادر أخرى، أن يتمكن من الاستمرار في المشروع بعد انتهاء فترة التنفيذ التي حددها الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ وشمل دعم البلديات في عمليات الجمع الأساسية وتوفير المعدات.

المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتمّ تحويل 10.8 مليون دولار أمريكي لإتاحة المجال للوكالات الست والمنظمات الشريكة لها بدء توزيع المواد الغذائية الطارئة والمساعدة القضائية والأدوية المنقذة للحياة وإدارة جمع النفايات الصلبة والدعم النفسي الاجتماعي والإصلاح الطارئ لشبكات المياه والصرف الصحي وتأمين خزانات المياه لأكثر المتضررين في غزة بما فيهم المهجرين داخليا.

## الهوامش

1. صندوق النقد الدولي، 12 أيلول/سبتمبر 2014، تقرير إلى لجنة الاتصال المتخصصة. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2014/091214.pdf>
2. وهذا يشمل قيمة الزيتون المقطوف وزيت الزيتون المصنع (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متوسطات -2003-2010).
3. وهذا يشمل 80,000 أسرة تمتلك أراضي مزروعة بأشجار الزيتون وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وتقدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لمسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي لعام 2012، بالإضافة إلى 20,000 عامل مستأجر وأسرة تعمل في إطار ترتيبات المحاصصة خلال موسم قطف الزيتون السنوي.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح عصر الزيتون، 2012.
5. <http://www.shasha.ps/more/115324#.VC1dnWeSzzl> (Arabic).
6. المصدر نفسه
7. انظر أثر الجدار على الإنتاجية الزراعية في شمال الضفة الغربية «، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، شباط/فبراير 2014. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2014\\_03\\_19\\_arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_03_19_arabic.pdf)
8. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، حزيران/يونيو - آب/أغسطس 2014. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2014\\_10\\_03\\_arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_10_03_arabic.pdf)
9. انظر نشرة الشؤون الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أيار/مايو 2014، «أثر الجدار على الوصول إلى المياه: حالة جيوس»
10. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية، آذار/مارس 2011 الفصل الثالث. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_jerusalem\\_report\\_2011\\_03\\_23\\_web\\_arabic.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_arabic.pdf)
11. أنظر على سبيل المثال قرار مجلس الأمن رقم 466 الصادر في 22 آذار/مارس 1979؛ وقرار الجمعية العامة رقم 13/7 الصادر في نيسان/أبريل 2010؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 10/18؛ والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة الصادر في تموز/يوليو 2004.
12. تقرير الاستجابة لغزة، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2014، مجموعة الإسكان في فلسطين
13. للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول حلول الإسكان، أنظر <http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/shelter-cluster-palestine-gaza-response-update-11-october-2014>
14. خلال فترة الأعمال القتالية التي استمرت 51 يوماً، شنت القوات الإسرائيلية 5,000 غارة جوية استخدم فيها ما يزيد عن 8,210 صواريخ، و15,736 قذيفة بحرية، و36,718 قذيفة برية. وأطلقت الجماعات المسلحة في غزة 4,600 صاروخ و1,700 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل سقط بعضها داخل غزة.
15. في 23 تموز/يوليو، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة توجيهاته لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام «للعمل فوراً على تطوير وتطبيق خطة أمنية فاعلة للتعامل مع الأسلحة التي يتم العثور عليها في مقرات الأمم المتحدة»، إلى جانب دائرة الأمم المتحدة لخدمات الأمن وطلب من دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام «أن تنشر فوراً موظفين لديهم خبرة في التعامل مع هذا الوضع». البيان الكامل على الرابط التالي: <http://www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=7885>
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، أونروا، دولة فلسطين، - المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي 2012: الضفة الغربية وقطاع غزة آب/أغسطس 2013: <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp259657.pdf>
17. حياة مجزأة: نظرة إنسانية عامة 2013، آذار/مارس 2014، ص 88. [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_annual\\_review\\_2014.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf)
18. سيكون تقرير ورشة العمل متوفراً قريباً على موقع [humanitarianresponse.info](http://humanitarianresponse.info) للأرض الفلسطينية المحتلة.
19. فعليا استجابات المشاريع التي قدمت في إطار الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ لاحتياجات رئيسية حددها التقييم المبدي العاجل متعدد الوكالات (MIRA) عند انتهائه في أول أسبوع من أيلول/سبتمبر.

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2014\\_10\\_27\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_10_27_english.pdf)

# ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

## الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتسفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

## الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

## الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

## حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

## الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

## حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-الفالسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس-وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

## العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفالسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

## التفتيش والاعتقال

6. الفلستينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلستينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أميين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلستينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلستينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

## عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلستينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن